نشرة الأنشطة البحثية

العدد (2) – 2017/1/23

معهد التخطيط القومي

"التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري"

(سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 266 - يوليو 2016)

صدر هذا البحث الجماعي في سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ضمن خطة بحوث المعهد لعام 2016/2015، وفيما يلي ملخص البحث.

تنبع أهمية دراسة التغيرات في أسعار النفط في ضوء عدة تحديات يواجهها **الاقتصاد العالمي** حيث تشير بيانات العرض العالمي للنفط والطلب عليه إلى وجود فائض في العرض بلغ 2,8 مليون برميل يوميا في مارس 2014 ومع استمرار الدول المصدرة الرئيسية في زيادة إنتاجها وصادراتها فإن ذلك الفائض يشكل ضغطاً على أسعار النفط خاصة وأن منظمة الأوبك لم تتخذ أي إجراء لتخفيض أو ضبط الإنتاج بل أن العديد من الدول بررت ذلك بعدم الرغبة في التدخل في آليات السوق ، واعتبر هذا الانخفاض ففي الأسعار موجهها بصورة مخططة ضد ايران وفنزويلا وروسيا .

إن هذه التطورات تثير جدلاً حول **التحديات والفرص** أمام الاقتصاديات العربية النفطية والغير نفطية والمستوردة للنفط ، وجدير بالذكر أنه من المحتمل أن تضيع الفرص المتاحة إذا لم تتوفر السياسات والقواعد لاستغلال الفرص خاصة وأن هناك دول متعددة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والصين لديهما احتياطيات كبيرة من الغاز الصخري ، كذلك تثير ثورة الغاز الصخري عدة مخاوف تتعلق بالبيئة وانبعاثات الغاز الطبيعي وتلوث المياه السطحية والجوفية ، فضلا عن أن استمرار انخفاض أسعار النفط من شأنه أن يكبح الاستثمارات في النفط والغاز الصخري وضمان استمرار هيمنة النفط والغاز كمصادر للطاقة في المستقبل ، كذلك يمكن فهم الدور الذى لعبه الانخفاض الكبير في الأسعار العالمية للبترول في انهيار قيمة العملات الدولية كالروبل وتدنى أسعار الفائدة .

على الجانب الآخر تشكل صادرات النفط وايراداته نسب يعتد بها من إجمالي عائدات التصدير أو النواتج المحلية **للدول العربية الخليجية** ، لذلك فإن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي من أكبر الخاسرين من انخفاض أسعار النفط .

وتلوح لمصر بعض الفرص الإيجابية كمستورد صافى للنفط حيث من المتوقع أن يُؤثِّر انخفاض أسعار النفط من خلال تقليص عجز الميزانية العامة وعجز ميزان المعاملات الجارية ومعدلات التضخم، وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن انخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيرا إيجابيا في النمو، إذ سيؤدي هبوط أسعار النفط إلى تعزيز قدرة الحكومة والشركات على توفير إمدادات كافية من الطاقة بأسعار السوق ، ومن ثمَّ فإنه قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومعدلات استغلال الطاقة الإنتاجية ، كما يُتيح انخفاض أسعار النفط للحكومة مجالاً لمواصلة برنامجها الإصلاحي. ويشتمل البرنامج على خفض دعم الوقود تدريجيا على مدى السنوات الخمس القادمة.

وتهدف الدراسة إلى مناقشة وتحليل الآثار المترتبة على التغيرات في أسعار النفط على الاقتصاد العالمي ثم على الاقتصاديات العربية وكذلك على الاقتصاد المصري ثم ننتقل بعد ذلك إلى استعراض سيناريوهات سوق النفط في المستقبل حتى عام 2030- 2050 وما ورائه وفقاً لما نشرته التقارير الدولية المختلفة ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج :

1- **على مستوى الاقتصاد العالمي**: أدى انخفاض أسعار النفط إلى الثلث ما بين شهر يونيو 2014 وفبراير 2016 إلى الاستغناء عن 250 ألف وظيفة فى قطاع النفط الذى اضطر إلى التراجع عن ضخ استثمارات ضخمة بلغت 380 مليار دولار ، ولقد أضعفت هذه الأزمة شركات صناعة النفط والدول المصدرة ، وفى ذات الوقت استفادت الدول المستوردة ، ولقد أصاب هذا التراجع الكبير في أسعار النفط بعمق بعض المحاور الأساسية للتوازن العالمي ، ويبدو أن الشركات والحكومات التي ألفت هذه الموارد أن عصراً ذهبياً قد ولى ، ووحدها الدول الطى ستنجح في تنويع انتاجها والبحث عن مصادر دخل أخرى هي التي سيمكنها التغلب على الصعوبات الناجمة عن تراجع أسعار النفط.

2- **على مستوى الاقتصادات العربية**: تتباين آثار هبوط أسعار النفط على الدول الخليجية المصدرة للنفط وعلى الدول غير الخليجية المصدرة مما قد يدفع دول الخليج إلى استخدام صناديق الثروة السيادية مع تطبيق سياسات تقشفية ، ويصبح خيار الاستدانة من مؤسسات التمويل الدولية خياراً مطروحاً لكافة الدول العربية المصدرة للنفط .

وحتى يمكن الحد من الانعكاسات السلبية لانخفاض أسعار النفط توصى الدراسة بما يلى :

- تنويع مصادر الدخل لضمان تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة .
- إعادة النظر في برامج دعم الطاقة .
- العمل على زيادة مساهمة القطاع الخاص في مختلف المجالات خاصة غير النفطية .
- وضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة.
- ضمان عدالة توزيع الثروة بين الأجيال .
- اصلاح بيئة الأعمال بالدول العربية النفطية .
- تغليب النظرة القومية على النظرة القطرية في استثمار العائدات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط.
- حتمية التكامل العربي .

3- **وعلى مستوى الاقتصاد المصري**: تؤكد الدراسة على أهمية إصلاح سياسات دعم الطاقة لتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة والعمل على تصنيع البترول الخام واستغلال الطاقات الإنتاجية ، فضلاً عن اقتراح سياسات لزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج وزيادة إيرادات السياحة وقناة السويس .

4- ثم استعرضت الدراسة العديد من **سيناريوهات المستقبل لسوق النفط العالمي** حتى 2030-2050 حيث توفر السيناريوهات إطاراً ديناميكيا لمناقشة العديد من الاحتمالات المستقبلية لسوق النفط في ظل التغيرات التكنولوجية الهامة التي يمكن أن تساهم في إعادة تشكيل الأسواق ، وبيان التطورات الأخيرة في انخفاض أسعار النفط والتوقعات باستمرار بعض العوامل التي أثرت على الانخفاض في أسعار النفط في المدى القصير ، وكذلك التنبؤات القصيرة الأجل التي قدمتها بعض المؤسسات الدولية أمثلة إدارة معلومات الطاقة EIA وكذلك وكالة الطاقة الدولية IEA .

وقد تم التوصل إلى **ثلاثة أسباب رئيسية** مسئولة عن انهيار أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 **الأول:** حدوث زيادة في الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري وحدوث تحول في سياسة منظمة أوبك من استهداف سعر معين إلى الحفاظ على حصتها من السوق ، **والثاني:** تراجع الطلب العالمي ، **والثالث:** ارتفاع المخزون العالمي من النفط فضلاً عن بعض العوامل الجيوسياسية وارتفاع سعر الدولار.

ووفقا لتوقعات إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة EIA فإن أسعار النفط تصل إلى 54 دولار

للبرميل في 2015 وتسجل 59 دولار للبرميل في 2016 .

وفيما يتعلق **بسيناريوهات المستقبل** فقد أوضحت الدراسة أن هناك تغيرات هيكلية جديدة في سوق النفط، وأن سوق النفط يتفاعل عشوائياً مع التغيرات في الطلب والعرض ، وأن الاستقرار في سعر النفط في الأجل الطويل يعتمد على وجود تصحيح ذاتي قوى لعوامل الطلب والعرض ، ووفقا لسيناريوهات وكالة الطاقة الدولية ، وإدارة المعلومات IEA & EIA فإن سريان سيناريو السياسة البديلة العالمية ينطوي على انخفاض الطلب العالمي على الطاقة الأولية بنسبة 10% في عام 2030 مقارنة بالسيناريو المرجعي حيث لا يطبق أدوات سياسة طاقة جديدة فعالة ، كذلك توصلت الدراسة إلى أنه في ضوء أثر استنفاد الثروة المترتب على اتباع الأوبك لسياسة تخفيض أسعار النفط فإن فرضية السعر المقبول للفترة حتى 2035 هي متوسط سعر 40-45 دولار للبرميل .

وعند الانتقال إلى استعراض سيناريوهات اتجاهات الطاقة العالمية حتى 2030-2050 تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات الرئيسية لعل أهمها : أن النمو المرجعي للناتج المحلى الإجمالي العالمي هو 3,2% وأن معظم الزيادة في الطلب العالمي على النفط تأتى من الصين وباقي دول آسيا الناشئة وأن الطلب العالمي على النفط يكون بنسبة 1,2% حتى 2035/2030 ، كذلك يظل النفط الخام كمصدر هام أولى للطاقة على الأقل حتى 2030 ، وأن تلعب عدة عوامل دوراً في تخفيض الطلب على النفط مثل الجهود المبذولة لتخفيض انبعاثات الغاز ، إعادة هيكلة الصناعة ، الأهمية المتزايدة للغاز واستخدام مصادر الطاقة البديلة ، كذلك يمكن توقع أن يكون سرعة ومعدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال 2020-2030 في حدود 1% سنويا .

وعند التطرق الي تنبؤات أسعار النفط في الأجل الطويل أشارت الدراسة الي ان قيم أسعار النفط برنت (أسعار دولار 2014) وفقاً لتوقعات DECC في عام2030 تدور في ما بين حدود 78 دولار وحتى 170 دولار للبرميل ، وفي ضوء حساب تنبؤات لسعر النفط برنت وفقاً لمعادلة الاتجاه العام فإن التنبؤات تنحرف كثيراً عن القيم المقدرة وفقاً لتوقعات DECC وهو ما فسرته الدراسة الحالية بأن هناك متغيرات كثيرة أخرى بخلاف الزمن تؤثر علي مسار الأسعار ، ومن الناحية الأخرى ناقشت الدراسة ثلاث سيناريوهات للأسعار أخرى هي : سيناريو التنافسية ، وسيناريو الاستقلالية ، وسيناريو الدوار ، وقد توصلت هذه السيناريوهات الثلاثة إلى تنبؤات للأسعار وهي 50 دولار ، 55 دولار ، وأقل 100 دولار للبرميل في 2020 وتعد هذه التكهنات توقعات في الاجل المتوسط وهي أقرب الي المسار الفعلي لأسعار النفط في الفترة الأخيرة.

ثم استعرضت الدراسة سيناريوهات السياسات المتعلقة بسوق النفط في المستقبل حيث اعتمدت على تقرير BP Energy Outlook الذي يوفر تفصيلات وملامح للتطورات في سوق النفط في الأجل الطويل كما يلى :

1. **إن أنماط التجارة في النفط قد تتغير** ، وان النمو القوى في النفط الصخري في الولايات المتحدة في السنوات الحديثة سيكون له تأثير علي التدفق المتزايد للنفط من الغرب الي الشرق بدلاً من الشرق الي الغرب ، وأيضا من المتوقع رؤية السوق في الغاز الطبيعي أكثر عالمية لأن الغاز الطبيعي المسال يتكامل مع الأسواق الاقليمية.

2. **التوقعات باستمرار مزيج الطاقة في التغير** حيث يمكن أن تدور حصص الوقود الأحفوري حول 26% -28% حوالى عام 2035 ، وبرغم أن الوقود الأحفوري يفقد حصة اجمالية إلا أنه يظل يهيمن في عام 2035 بحصة 81% مقارنة بـ 86% عام 2013 ، ايضا تكسب الطاقات المتجددة متضمنة الوقود الحيوي حصة تصل الي 8% حوالى عام 2035 مقابل 3% حاليا متجاوزة الطاقة النووية في اوائل 2020 والهيدروليكية في اوائل 2030 ، هذا بالإضافة الي تزايد استهلاك الطاقة المولدة وحصولها علي نصيب متزايد من 42% الي

47% من استهلاك مصادر الطاقة الأولية في 2035 .

3. **تزايد إجمالي انبعاثات الكربون** المترتبة على استهلاك الطاقة بنسبة 25% بين 2013 ، 2035 (بنسبة 1% سنوياً) مع معدل نمو متناقص يصل إلى 0,7% خلال العقد الأخير حتى 2035 .

4. **توقع تزايد اعتماد آسيا على الواردات** وبحيث يصل نصيب النفط الي 60% من الزيادة وتمثل الواردات اكثر من 80% من استهلاك النفط في آسيا في عام 2035 . كذلك قد ينمو الطلب من الاقتصاديات خارج OECD حوالى عام 2035 .

5. **تتركز الزيادات في الامدادات من النفط من الدول خارج الأوبك** في الولايات المتحدة ، البرازيل، كندا .

6. تقود آسيا والشرق الأوسط نمو الطلب على السوائل مع تحقيق أكبر نمو في قطاع النقل يليه قطاع الصناعة .

7. في نهاية فترة التقرير 2035 يتوقع أن تصل **حصة سوق الأوبك** إلى حوالى 40% بما يماثل حصته المتوسطة طوال العشرين سنة الأخيرة .

8. فيما يتعلق **بالإمدادات من الغاز الصخري** تهيمن الولايات المتحدة على 75% من المعروض منه في 2035 ثم يأتي الغاز التقليدي من الشرق الأوسط وروسيا من مصادر غير صخرية ، وتعد الصين من الدول الواعدة بعد أمريكا الشمالية في الغاز الصخري حيث تستحوذان معاً على 85% من انتاج الغاز الصخري في 2023 .

الفريق البحثي

أ. د. حسين صالح (الباحث الرئيسي)

أ. د. اجلال راتب	د. إمام علي كامل
أ. د. فادية عبد السلام	د . أحمد رشاد
أ.د. سلوى مرسي	أ. أحمد ابراهيم
أ. د. مجدي خليفة	د. سيد دياب (هيئة إدارية)
ومن خارج المعهد	
أ. د. بهجت أبو النصر	*أ. أحمد عبدالحميد*

نشرة الأنشطة البحثية هي نشرة اخبارية لملخصات الاصدارات العلمية للمعهد من بحوث في سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (بحوث جماعية) والمذكرات الخارجية (بحوث فردية) وكراسات السياسات والكتب وغيرها من المطبوعات. يمكن الاطلاع على النص الكامل للإصدار الوارد ملخصه في هذا العدد بالرجوع إلى الموقع الإلكتروني للمعهد المبين أدناه، حيث يمكن تحميل هذا الإصدار، فضلاً عن الاطلاع على الإصدارات السابقة للمعهد وتحميلها. كما يمكن الحصول على نسخة ورقية من هذا الإصدار وغيره من إصدارات المعهد بالاتصال بمركز التوثيق والنشر بالدور السادس بالمعهد.

معهد التخطيط القومي- صلاح سالم- مدينة نصر – القاهرة- ت 22629225

بريد الكتروني:inp.technicaloffice@gmail.com

www.inplanning.gov.eg